

## بيان مراقبة انتخابات المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين في المدارس الخاصة

### الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

راقبت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات - "لادي" انتخابات الدورة الثانية للمجلس التنفيذي لنقابة المعلمين في المدارس الخاصة التي جرت يوم الأحد في 9 تشرين الأول، 2022 حيث انتشر 38 مراقبًا ومراقبة على مراكز الاقتراع السبعة في مختلف المحافظات اللبنانية، وواكبوا عملية الاقتراع منذ لحظة فتح صناديق الاقتراع عند الساعة الثامنة صباحًا وحتى انتهاء عمليات فرز الأصوات.

شهدت انتخابات المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين هذا العام سوء تنظيم وإدارة وأخطاء فادحة، خاصة المتعلقة بمهل الانسحاب والتي سبق للجمعية أن أشارت إليها مرارًا وتكرارًا عبر توصياتها السابقة. فقد أوصت الجمعية بتحديد مهل واضحة للانسحاب ووضع إطار قانوني لتنظيم العملية الانتخابية، مع الأخذ في الاعتبار جميع الإصلاحات الأساسية لضمان دقة التمثيل وشفافية العملية الانتخابية وحريتها ونزاهتها.

إن عدم تحديد مهل للانسحاب أدى إلى عدم توحيد أسماء المرشحين في الورقة الصادرة عن نقابة المعلمين الموزعة على كافة المراكز والموضوعة داخل الأرقام. ففي مركز بعلبك مثلاً، رصدت الجمعية وجود أسماء 12 مرشحًا ومرشحة. وفي مركز بيروت، رصدت الجمعية وجود أسماء 18 مرشحًا ومرشحة ووجود اسم المرشحة ديانا أبو زينب مشطوب بالحبر الأسود (أي أنها منسحبة) وقد أعيدت كتابة اسمها باللون الأزرق كمرشحة. أما في مركز جبل لبنان، فشُطب اسم المرشحة أبو زينب، مما أدى إلى اعتراض من قبل أحد الناخبين الذي قال إنها مستمرة في ترشيحها بسبب ورود اسمها في لوائح مركز بيروت. وحين سأل مراقبونا عن الواقعة، علمت "لادي" أن المرشحة لم تسدد الاشتراكات السنوية المنوطة لاستيفاء شروط الترشح، وبالتالي فإن ترشحها غير قانوني.

وفي مركز صيدا، احتوت ورقة المرشحين الموضوعة داخل الأرقام على أسماء 20 مرشح ومرشحة، وكان واضحًا شطب أسماء من الورقة بالحبر الأزرق وأسماء أخرى بالحبر الأسود. أما في الغرفة رقم 2، فشُطب أسماء المرشحين جمال الحسامي ورجا الحويك خلال النهار الانتخابي.

من شأن تلك الأخطاء أن تؤثر على الجو العام المرافق للانتخابات وعلى الفرص المتكافئة لكافة المرشحين والمرشحات، فكيف يستطيع الناخب معرفة من استمر في ترشحه ومن انسحب ومن لم يستوف شروط الترشح؟ وكيف يُدرج اسم مرشحة على الورقة الموقعة من قبل نقابة المعلمين وهي لم تستوف شروط الترشح؟ وكيف يستطيع الناخب في كل المراكز معرفة العدد النهائي للمرشحين؟

وعليه، تطالب الجمعية بما يلي:

- وضع إطار قانوني لتنظيم العملية الانتخابية مع الأخذ في الاعتبار جميع الإصلاحات الأساسية لضمان دقة التمثيل وشفافية العملية الانتخابية وحريتها ونزاهتها.
- ضرورة تحديد مهلة لسحب الترشيحات.
- اعتماد لوائح موحدة مطبوعة سلفًا من قبل الهيئة المنظمة، تتضمن كافة أسماء المرشحين ويستخدمها جميع الناخبين في كل المراكز.
- تشكيل هيئة مستقلة لتنظيم العملية الانتخابية من غير المرشحين إلى عضوية المجلس التنفيذي.

## في تنظيم الانتخابات وإدارتها وآلية الاقتراع

جرت انتخابات المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين في المدارس الخاصة على أساس النظام الأكثرية، وهو النظام نفسه الذي كانت تجري الانتخابات بموجبه طيلة السنوات السابقة. وقد افتتحت جميع الأقسام في جميع المراكز من دون تأخير يذكر، ولم يسجل مراقبو ومراقبات الجمعية أي اقتراع خارج المعزل. في المقابل، لم تكن الأقسام مجهزة لاستقبال الناخبين ذوي الإعاقة، حيث وُجد بعض الأقسام في طوابق عليا، مما يصعب ولوج الناخبين من ذوي الإعاقة أقسام الاقتراع.

## في الجو العام المرافق لعملية الانتخاب

اتسمت العملية الانتخابية بالهدوء بشكل عام، حيث لم تُسجَل أية إشكالات أمنية أو أعمال عنف في محيط مراكز وأقسام الاقتراع خلال النهار الانتخابي، غير أن مراقبي الجمعية سجّلوا العديد من الملاحظات على أداء مندوبي المرشحين، بحيث رُصد العديد منهم يوزعون اللوائح داخل مراكز الاقتراع، وداخل أقسام الاقتراع في بعض الأحيان، وهذا مخالف للقانون.

كما رصد المراقبون عددًا من المندوبين وهم يستقدمون مجموعات من الناخبين، وقد رافقتهم الماكينات الانتخابية من باحة المركز إلى داخل الأقسام، مع الإشارة إلى حالات مرافقة المندوبين للناخبين منذ وصولهم إلى المركز والدخول معهم إلى قلم الاقتراع، حيث دأبوا على إعطاء التوجيهات للاقتراع.

ولوحظ عدم التدقيق في بطاقات العضوية للداخلين إلى عدد من المراكز، حيث لم تحضر عناصر قوى الأمن الداخلي في أغلب المراكز.

إلى ذلك، لم يرصد المراقبون أي حالة من شراء الأصوات، غير أنهم سجّلوا حالات حجز بطاقات النقابة في النبطية من قبل مندوب. كما رصدت الجمعية توزيع لوائح في محيط مراكز الاقتراع وداخل الأقسام.

## في أعمال الفرز

بدأت عملية الفرز في جميع المراكز في تمام الساعة الخامسة مساءً مع إقفال صناديق الاقتراع، وقد تابع مراقبو "لا دي" ومندوبو المرشحين عملية فرز الأصوات التي تمت من دون إشكالات تذكر. وقد رصد عدد من مراقبي الجمعية احتساب أوراق "معلّمة" باللونين الأزرق والأسود في قلم رقم 5 جونبة، مما يظهر عدم معرفة هيئة القلم الحاضرة بضرورة عدم احتساب تلك الأوراق من تعداد الأوراق الصحيحة. كما لوحظ تدخل لبعض المندوبين في عملية الفرز.

## في الملاحظات والتوصيات

إلى جانب كل ما سبق، تعيد الجمعية التذكير بتوصياتها السابقة المتعلقة بالنظام الانتخابي، علمًا بأننا لم نلمس أي تغيير فيما يتعلق بالملاحظات والتوصيات التي وضعناها في تصرف النقابة لدى مراقبتنا العملية الانتخابية في دوراتها السابقة. وتشدد الجمعية، في هذا السياق، على أن النظام الأكثرية الذي تعتمده النقابة يهدر عددًا كبيرًا من الأصوات ولا يؤمن صحة التمثيل، في حين أن اعتماد النظام النسبي يسمح بتمثيل أفضل لعدد أكبر من الناخبين والمرشحين.

وبناءً على ما تقدّم، توصي الجمعية بما يلي:

- وضع إطار قانوني لتنظيم العملية الانتخابية مع الأخذ في الاعتبار جميع الإصلاحات الأساسية لضمان دقة التمثيل وشفافية العملية الانتخابية وحريتها ونزاهتها.
- ضرورة تحديد مهلة لسحب الترشيحات.
- تشكيل هيئة مستقلة لتنظيم العملية الانتخابية من غير المرشحين لعضوية المجلس التنفيذي.

- اعتماد نظام التمثيل النسبي بدلاً من نظام التمثيل الأكثري لتأمين تمثيل أدق وللحفاظ على حقوق مختلف الجهات في الجسم النقابي.
  - اعتماد الكوتا النسائية خصوصاً أن معظم العاملين في حقل التعليم من النساء.
  - التأكد من أن كافة أقلام الاقتراع مؤهلة لتسهيل مشاركة ذوي الإعاقة (يمكن مثلاً إجراء الانتخابات في باحة المدارس لا في الطوابق العليا).
  - بناء قدرات هيئات القلم التابعة لوزارة العمل، تلافياً لوقوع مخالفات ناجمة عن سوء معرفة الأصول والقوانين المرعية.
  - تعزيز سرية الاقتراع من خلال اعتماد لوائح موحدة مطبوعة سلفاً من قبل الهيئة المنظمة، تتضمن كافة أسماء المرشحين ويستخدمها جميع الناخبين.
- وختاماً، تؤكد الجمعية أن التعاطي مع مراقبيها كان إيجابياً بشكل عام، وقد سُمح لهم بدخول كافة المراكز. وهنا تشكر الجمعية النقابة على ثقتها ودعوتها المستمرة إلى مراقبة الانتخابات منذ العام 2006، مؤكدة استمرارها في مراقبة كافة الاستحقاقات الانتخابية، ولاسيما النقابية منها، إرساءً لمبادئ ديمقراطية الانتخابات. كما تشكر الجمعية كافة مراقبيها ومراقباتها على تعاونهم وتطوعهم في مراقبة الانتخابات.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

بيروت، في 10 تشرين الأول 2022